الحريجي مترئسا جانبا من الجلسة

العبدالله والأذينة في حوار على هامش الجلسة

أرض قاعدة المطلاع جاهزة للتسليم وهناك تنسيق لنقل «الباتريوت» إلى موقع بديل

الجراح: الحكومة جادة في حل القضية الإسكانية ولديها الإرادة لتحقيق ذلك

■ أحمد مطيع: نستغرب مطالبة بعض الزملاء الوزير بتقديم استقالته وهذا أمر يدعو للإحباط

أحمد بن مطيع متحدثا

■ معصومة: وزير الإسكان حلم بأن المجلس سيصفق له لكنه فوجئ بوضع مغاير

معصومة المبارك

■ الروضان: لو لم أشعر أن وزير الإسكان جاد في هذه القضية لكان لنا موقف آخر

■ عبد الصمد: التأخير في حل القضية يحمل الدولة 192 مليون دينار سنويا بدل إيجار

نحن سكنا الجابرية ومشرف دون بنية تحتية وزع اراضي ونحن راح نسكنها القضية قضية ارادة سياسية لمواهة النذاب واصحاب المصالح الذين هم مشكلتنا في جميع القضايا.

يعقوب الصانع: ذكر الوزير تطور المشكلة الاسكانية ذكر معوقات وجاء على مشاريع تحت التنفيذ، هذا المنظور لن يحقق العدل المطلوب لان الرقم سيتراكم.

نريد استشعار جدية الحكومة في حل مشكلة الاسكان، نحن لا نحتاج الى الغاء الرقابة المسبقة ولكن نضع فترة زمنية لابداء ديوان المحاسبة رأيه والامر ينسحب على لجنة المناقصات، ارتفاع أسعار العقار سيؤثر على استقرار النظام السياسي وقاله عبد الصمد وان لم تتخذ اجراءات حقيقية لضبط سعر ارتفاع الايجارات سيؤثر ذلك على النظام السياسي هذا الكلام والآن نقوله على الملأ.

مبارك الخرينج: القضية الاسكانية تذكرني بالقضية الفلسطينية التي تراجعت من قضية العرب الأولى إلى الثالثة وما اخشاه ان تتاخر القضية الاسكانية، الاستقرار ينقسم إلى ثلاثة امني وسياسي واقتصادي ونحن منذ عام 2003 بلا استقرار، والبرلمان أصبح مطرقة الحل وهو من حق ولي الامر وسندان المحكمة الدستورية ولا احد ينازعها في قراراتها، وليس البعض ان جاء الحكم في صالحه هلل ان لم يكن في صالحه استنكر وذهب مع الرئيس السابق علي الراشد والوزير الاذنية في منزل رئيس الوزراء وشرح لنا خطة اسكانية وبعد ست أشهر ابطل المجلس اذا من تحاسب، المشكلة تكمن في عدم وجود استقرار منذ 10 سنوات.

قال المرحوم الوزير حمود الرقبة ان المشكلة الاسكانية تكمن في المورد المالي، الآن المال متوافر ولكننا بحاجة الى استقرار سياسي، الكثير من القضايا المعلقة لانعدام الاستقرار.

ماضي الهاجري: نحن بحاجة إلى نوايا صادقة حتى نحل المشكلة القضية الاسكانية حكومية حكومية لا يختلف على ان المناخ السياسي مناسب لحل القضية فلماذا لا نستغل الفرصة السكن يستنفذ اكثر من نصف راتب الموظف.

النائب عبدالله العتيبي: اساس هذه الجلسة هو ايجاد حلول واقعية لهذه القضية وليس الحلول الترقيعية فالمشكلة تكمن في غياب الحل الجذري ونحن لا نملك الا التشريع وما عرضته لنا جميل في ظل وجود عدد قليل من الطلبات الاسكانية اما ما عرض في ظل هذا الحجم من الطلبات يعد حل ترقيعي فالقضية الاسكانية هي قضية حكومة وليست قضية وزارة الاسكان وانا قبل قليل قلت لوزير الدفاع الشيخ خالد الجراح انني اتمنى ان تتدخل وزارة الدفاع ليس فقط من خلال تقديم الأراضي وانما المشاركة في انشاء المدن السكانية نحن نملك الاموال والامكانات وكذلك شركة نفط الكويت تشارك في حل هذه القضية، وانا مع احترامي للاخ الوزير اشك بانه بامكانه حل القضية الاسكانية في 4 سنوات.

النائب أسامة الطاحوس: اتصور ان العرض الذي قدمه الوزير «فيلم» يعرض لارضاء مشاعرنا الداخلية والدليل اننا لم نعطي ارضية خصبة لحل هذه القضية فالمشكلة الحقيقية ليس بالعرض وانما بالتنفيذ وانا لا استطيع ان اخاطب حكومة فهناك حكومات وليس حكومة ولا يوجد تنسيق فيما بينهم نحن نريد حلا لا يرتبط بمجلس أو حكومة حتى تم حلها ، وانا اخشى ان تسحق الطبقة الوسطى قبل حل هذه القضية ، عندنا فساد لكن للاسف هؤلاء المفسدين اكبر منا وعندما يسرقون لا احد يحاسبهم المشكلة الحقيقية تتمثل بعدم وجود تنسيق بين اعضاء الحكومة والحكومة تريد اسكان المواطنين بشقق وحتى لم تقدم نموذجا جيدا للشقق والصوابر خير دليل على ذلك، وانا لا اشعر الا بالاسى على ما يحصل بهذه القضية واخشى ان يضيع مجهود الوزير في هذه القضية.

النائب محمد الهدية: المشكلة ليس سببها الوزير فالمسؤول عنها الحكومة من خلال الوزير الذي يتحمل جزءا بسيطا من المسؤولية لكن هناك جهات اخرى تتحمل مسؤولية هذا الملف كالاشغال والنفط والكهرباء ولاحظنا منذ بداية الجلسة تكسير مجاديف الوزير ولم اسمع اي تقدمين لما ذكره من رؤية وانا استغرب بان بعض الاعضاء يدفعون الوزير لاتجاه العمل في اطار المعوقات التي تواجهه دون وهم رؤيته، ومن امثلة ان المشكلة ليست مشكلة الوزير وحده مشروع المدينة العمالية والذي اقر منذ سنوات وحتى الآن لم يرى النور.

النائب صفاء الهاشم: شكرا معالي الوزير على العرض التقديمي الرائع والجميل والذي يكون اجمل لو كنت تملك الادوات اللازمة للتنفيذ ونحن نهنئك بانه لديك فريق غير عادي في الوزارة وانت على راس هذه الفريق، لكن ذلك لا ينغبي انه الشباب محبط وانا اؤكد على حديث زميلي علي يستغرب عدم وجود الشباب بالقاعة لانه الشباب يأس وتعبت من الاجازات حتى بلغت في منطقة كالعديلية 80 دينار فنحن والسبب عدم تفعيلك لقانون منع الايجار بالسكن الخاص التي رفعت اسعار الايجار في المناطق السكنية والمشكلة حقيقية تكمن في الحكومة لا تريد حل المشكلة كثير من الشباب عزف عن الزواج لعدم وجود سكن في حل القضية راضيين بكم الفساد بشرط ان تحل القضية الاسكاني، العرض جميل لكنه وبند التطبيق ليس هذا الكم من الاراضي تملكها شركة المشروعات الحسابية من جنوب الكويت من الصين عن الخط الساحلي على اذ يكون تسكنون الشباب بشقق عطوهم شقة على البحر وليس في البر وسيسكنون مشكلتك يابو عبدالله ايها الوزير الاذنية ، ان حكومتك تضع العربة امام الحصان.

النائب عبدالرحمن الجبران: الدولة وفق الدستور تحمي الاسرة والشباب من الاضرار الادبي والمادي والاسرة وللاسف الشباب الكويتي يتعرض لاهمال فنحن لدينا 30 الف حالة زواج يقابلها 15 حالة طلاق والسبب ان المتزوجين يسكنون مع اسرهم كما يترتب عليه مشاكل اسرية والمؤشرات كثيرة تدل على خطورة اتجاه الشباب الكويتي بعيدا عن الرعاية الحكومية منها الرعاية السكنية، وانا بهذا المقام لا يسعني سوى الاشارة بجهود معالي الوزير لكنه يعمل بين قطبي رمي وهما القطاع الحكومي والخاص.

النائب محمد الحويلة: بالتاكيد القضية الاسكانية تشغل بال كل مواطن كويتي والسطتين التشريعية والتنفيذية وهي بحاجة لارادة حقيقية ورؤية قابلة للتطبيق والاخ الوزير من الرجالات الذين تعاملنا معه ولمسنا منه جدية فالقضية هذه لا تهدد فقد شريحة الشباب وانما تهدد الامن الوطني بجميع جوانبه ويجب علينا ان تمنح الوزير كل التشريعات اللازمة وكذلك ان توفر له الطاقة الكهربائية اللازمة لهذه المشاريع.

النائب سلطان الشمري: انظار الشعب تتجه لحل القضية الاسكانية في ظل هذه الوفرة من الاراضي والفوائض المالية وما امتناه من الفريق الحكومي بان الدورة المستندية تطيل من حل القضية لذلك فانا مع اي تشريعات من شانها حل القضية الاسكانية وانها الدورة المستندية.

النائب عبد الكريم الكندري: بعد هذه الساعات اكتشفنا ان الجلسة من اجل تسجيل فيديو وحديث لكل شخص فيها.

الوزير انتقد الشركات المساهمة ويطالب بانشاء هيئات والهيئات هي اشبه بالشركات المساهمة وهي تفريغ للاجهزة الحكومية والاستعانة بـ «الاستوكات» من القيادين الذين لم يقدموا شيئا وانا اليوم اذكر انه الغاء الرقابة المسبقة هي جريمة واعطاؤكم اعفاء من الرقابة المسبقة فالرقابة اللاحقة لم تدن اي شخص قما بالنا ان الغت الرقابة المسبقة وانا متأكد ان كل ما قدم اليوم سينطوي بالادراج والجميع سينفرج على «الفيديو الذي عرض» من خلال اليوتيوب شماعة الازمات السياسية مرفوض لتبرير فشل وعدم امكانية حل القضية الاسكانية، فالقضية حلها ليس بالقوانين ولا بالهيئات ولا في الرقابة المسبقة وانما بالرغبة الحقيقية لتفعيل الانجاز فيها وانا شخصيا لا اعول على الحكومة في حل هذه القضية وانما اعول على اللجنة الاسكانية البرلمانية بحل هذه القضية.

سعود الحريجي: الوزير الاذينة لكن له الاحترام، ولكن المشكلة الاسكانية مزمنة وتحتاج الى الصدق والتحلي بالشجاعة بذكر العقبات التي تحول دون ايجاد حل لها خصوصا انه مطلب سمو الامير، والرمي البعيد يعقد المشكلة، المواطن سئم من التشريعات المواطن ليس لديه مانع من الحصول على بيت لو كان «كيربي» كثر المواعيد تؤدي احيانا إلى الكذب او عدم التصديق، الوزير لابد ان يكون هاجسه بناء المنزل، ليس من هو المستفيد من البناء، على الوزير تحديد فترة لحل المشكلة حتى نحاسبه، ونحن نريد حلا للمشكلة ولا نريد فلسفة حتى ان فيها شبهة دينية، اذا كان هناك متنفذون رؤوس فساد اقطع رؤوسهم واحنا معاك.

حمود الحمدان: ملف الاسكان يلغه الفساد الاداري والرؤى والتنمية، والشباب يعانون ارتفاع الشقق وربنا تفادها، ونأمل ان نبث الامل، واجتهاد الوزير نراه ليس في الطموح المرئي والمطلوب المدن التي ذكرها واعداد الوحدات كبيرة، ومن الحلول التي طرحت الاستعانة بالمستثمر الاجنبي نحن مستعدون لاي اطروحة لحل المشكلة.

وزارة الاسكان من اكثر الوزارات التي شرعت لها القوانين فنتمنى الاكتفاء بما لديكم من قوانين.

رئيس اللجنة الاسكانية فيصل الكندري: الملاحظات التي ابداها النواب نبعت من الحرص على حل القضية، نشعر بمعاناة الشباب الكويتي، نحن في اللجنة اجتهدنا مع الوزير لمناقشة مقترح قانون لايجاد قانون يحقق آمال الشباب ، نحن نجتهد ، ولو شاركتونا في اللجنة يجب عدم التشاؤم نعم الغيت الرقابة المسبقة ولكن كانت هناك قوانين تعرقها ، الوزير استمع الى ملاحظات النواب ونأمل أن يبلور التوصيات وتكون محل اهتمام واستسمحكم في نهاية العام ان نعمل الدعوة الى الاجتماع لجميع النواب مع الوزير وتكون الجلسة لاقرار القوانين، الميزانية موجودة.

علي العمير: لا نختلف مع رئيس اللجنة الكندري ولكن نحن حددنا جلسة تتعلق بالاسكان ضمن لجنة الاولويات ، نحن نريد ان ننوه ان 3/18 محدد لمناقشة القوانين الاسكانية.

وزير الاسكان الاذينة: نحن مجتهدون وجادون ولا احد يزايد علينا في حل القضية فنحن ابناء الوطن، نحن نرى تغيير بعض الامور التي لا يمكن تطبيقها على ارض الواقع، ونحن مستعدون لمناقشة التغييرات التي طلبت في اية جلسة والجديد هناك توزيعات في المطلاع وقدمت تشريعات تساهم في حل القضية وهي وجهة نظرنا وهي هيئة المدن والرقابة المسبقة نحن نطالب بالرقابة ولكن نريد نريد تسهيلا وانتم بحاجة إلى جدول زمني وانا مستعد باي صفة ترونها هناك فلسفة جديدة هذه لمن ارادوا مدينة اعمال وتفاصيلها موجودة ، منخفضة التكاليف كان معطل والآن سوف يعرض بـ 6690 وحدة، ووجود المستشار اول مرة يؤخذ به كهيئة استشارية وهو وجهة منخفضة، ومنحنا دور جديد للقطاع الخاص كمستثمر نحن لا نفرض وانما نعرض اجتهاداتنا، بالاضافة الى مشاريع غير تقليدية نواتها في خيطان ومن الممكن تطبيها في اي منطقة ومستعد الجلوس معكم في اي جلسة حتى تبين هل نحن نبيع وهما او نقدم حقائق.

فيصل الكندري: لا يمنع ان يكون 3/18 لاقرار القوانين الاسكانية وفقا لجدول لجنة الاولويات ولا ضير ان عقدنا جلسة خاصة نحو اقرار بعض القوانين.

عبدالله التميمي: 3/18 نعم جلسة اولويات حددتها ولكن ان كان الوزير يستطيع تقديم قوانين فنحن على استعداد لتقديم الجلسة في يناير.

عدنان عبدالصمد: الوزير ذكر انه لا احد يزايد علينا في الوطنية ما قيل ليس مزايدة وارجو شطب الكلمات.

رياض العدساني: ضرورة التوافق بين لجنة الاولويات ولجنة الاسكان.

الوزير الغانم: 12/31 هو اجتماع اللجنة الاسكانية و3/18 جدول الاولويات.

فيصل الكندري: 12/13 لمناقشة مسودة القوانين و1/23 لاقرار القوانين.

علي الراشد: التساؤلات كثيرة السؤال الذي يطرح الدراسات لم تحدد لها موعد للانتهاء منها، الجداول تقول يبدأ العمل التوزيع على الخريطة وليس استلام، الـ 50 الف وحدة سكنية في حال اقرار القانون يناير لازم تحدد متى الناس يستملون الـ 50 ألف وعموما الجلسة الجاية 24 وقبلها 23 حكم الابطال وكل عام وانتم بخير.

الرئيس: ان شاء الله العمل مستمر في هذه المجلس، وهناك اجتماع في 12/31 اجتماع للجنة الاسكانية ورئيس لجنة الميزانيات يذكر باجتماع اللجنة مع رئيس المجلس ورئيس الوزراء بحضور النواب يوم الاحد.

الامين العام يتلو التوصيات التي قدمت من قبل عدد من النواب لم تلا الامين العام توصيات اخرى.

الرئيس الغانم: ترفع الجلسة ونراكم باذن الله في يوم 12/24.

أكد أن اختصار الدورة المستندية لا يستدعي إلغاء الرقابة المسبقة

الغانم: بدون التفاؤل لا يمكن تحقيق الإنجاز وحكم المحكمة الدستورية أياً كان يحترم

قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان عقد المجلس لجلسة خاصة لمناقشة القضية الاسكانية «لا يمثل حلا نهائيا للقضية وانما يعد خطوة لوضع حلول جذرية تتضمن جداول زمنية وحلا واقعيا لها».

وقال الغانم في تصريح للصحافيين عقب انتهاء جلسة المجلس امس، ان اولى هذه الخطوات هو توحيد آراء النواب تجاه حل هذه المشكلة خلال دور الانعقاد الحالي، مبينا ان جلسة اليوم (امس) كانت «مفيدة» وان كثيرا من آراء النواب كانت «وجيهة».

وافاد بأن اللجنة الاسكانية دعت جميع النواب لحضور اجتماع اللجنة للإدلاء بوجهات نظرهم حول القضية تمهيدا للجلسة الخاصة المقبلة التي يستلزم ان تقدم فيها الحكومة «الحل النهائي والجذري والواقعي لحل هذه المشكلة».

واعرب الغانم عن تفاؤله «لوجود اصرار من النواب على إلزام الحكومة بحل هذه المشكلة وهو ما تمخض عنه توحيد للجهود حتى قبل بداية دور الانعقاد الحالي» مشيرا الى ان تصريحات الحكومة وحديث الشعب المستمر حول هذه القضية يعد «نجاحا للمجلس».

وعبر عن تفهمه لحالة الاحباط التي يشعر بها الشباب الكويتي «والتي لها اسبابها» معربا عن الامل في ان يتمسك الشباب بالأمل ويؤمنون بأن هناك نوابا صادقين في نواياهم وجهودهم لتحقيق الانجاز، مضيفا: بطبعي متفائل وبدون التفاؤل لا يمكن ان نحقق اي انجاز وحكم المحكمة الدستورية ايا كان يحترم

واكد الغانم ان جلسة اليوم (أمس) هي احدى الخطوات التي توجه مسار الحكومة الى المسار الصحيح الذي سينتهي بحل هذه المشكلة المزمنة «التي ارقت الشباب الكويتي لمدد زمنية طويلة» مشيرا الى انها خطوة سليمة وفي الاتجاه الصحيح.

واوضح انه يتلمس «حماسا منقطع النظير واصرارا وارادة راسخة لا تتزعزع لتقديم شيء للشعب الكويتي لحل المشكلة الاسكانية وهو احد الامور التي نستطيع تقديمها للشعب الكويت الوفي الذي اولانا مسؤولية تمثيله».

واشاد بالمبادرة «الكريمة» من النائب عدنان عبد الصمد لعقد اجتماع للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية يحضره رئيس المجلس وسمو رئيس مجلس الوزراء ورئيس ديوان المحاسبة لمناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة على الحسابات الختامية.

مرزوق الغانم أعلن احترامه لحكم المحكمة الدستورية